المرصد العربي للمخاطر:
إطار مفاهيمي

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL6.GCP/2023/TP.2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المرصد العربي للمخاطر:
إطار مفاهيمي

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،
صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

23-00080

شكر وتقدير

عُنيت مجموعةُ الحوكمة ودرء النزاعات التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإعداد هذه المطبوعة التي تشكل فاتحة سلسلة من ثلاث أوراق بحثية عن المرصد العربي للمخاطر. وهي تقدم إطاراً مفاهيمياً ذا منحى عملي لتفكيك مخاطر حدوث النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار بالتركيز على المنطقة العربية. أما الورقة الثانية فتعرض المنهجية المستخدَمة في القياس الكمي للمخاطر، وتشرح الطرق المختلفة لتوحيد المؤشرات المختارة وقياسها ووزنها. بينما تتضمن الورقة الثالثة المرصد العربي للمخاطر نفسه. كما تنظر الورقة الأولى هذه في القضايا التي تشكّل النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وتقيس قابلية التضرُّر والقدرة على الصمود عبر المسارات المتعلقة بمخاطر النزاع، والمناخ، والتنمية.

وأُعِدَّت جميع المطبوعات تحت إشراف طارق علمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات. وقد نوقشت في عدة ندوات شارك فيها خبراء من الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والخدمة المدنية. وشملت تلك الندوات: اللجنة الفرعية لأصحاب المصلحة المتعدِّدين المعنية بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات (7 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ ومساهمة التنمية في التمتُّع بجميع حقوق الإنسان (8-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2022)؛ واستدامة الموارد الطبيعية في ضوء تغيُّر المناخ: منظور الإدارة العامة (12-13 كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ والحلول المستدامة للأمن البشري، والمبادرة الإقليمية للأمن المناخي في الدول العربية (26 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

ومؤلفو الإسكوا الذين أسهموا بشكل رئيسي في هذه المطبوعة هم: رافاييل بيرتيني (Raffaele Bertini)؛ وجولي برين (Julie Bryhn)؛ ويوسف شعيتاني؛ وباتيل ناهابيديان (Pattile Nahabedian)؛ وبيترو تورنيز (Pietro Tornese). وقدمت جالا العاكوم وتالا عبد الصمد الدعم في مجال البحوث.

الرسائل الرئيسية

- يتكون الإطار المفاهيمي المقترح من ثلاثة مسارات للمخاطر (النزاع، والمناخ، والتنمية) يفضي كل منها إلى وجود المخاطر من خلال مزيج من عنصرين: تزايد قابلية التضرُّر وتناقُص القدرة على الصمود.

- يُعرِّف هذا التقرير "قابلية التضرُّر" على أنها احتمال وقوع الصدمات والتعرُّض الهيكلي لها، بينما يُعرِّف "القدرة على الصمود" على أنها القدرة الموجَّهة بالسياسات على استيعاب الآثار السلبية لتلك الصدمات. فبالنسبة لبعض البلدان، تنجم المخاطر عن انخفاض قدرتها على الصمود (كضيق حيّزها المالي أو ضعف أمنها الغذائي مثلا). أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإنها تنجم عن زيادة قابليتها للتضرُّر (كوجود نزاع في بلد مجاور لها مثلا).

- المظالم التاريخية هي من بين أقوى نُذُر وقوع النزاعات في المستقبل.

- يتفاقم خطر عدم الاستقرار في بلد ما مستقبلاً بسبب بيئته الأمنية المواتية التي تشمل مدى عسكرته وسيطرته على أراضيه.

- مع أن تغيُّر المناخ لا يسبب العنف مباشرةً، فإن آثاره قد تزيد خطر نشوب النزاعات عبر عددٍ من الآليات.

- أصبحت آثار تغيُّر المناخ، كالظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواتراً وشدةً، تتجلى أكثر فأكثر في المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من مشاكلَ هيكلية مثل شُحّ المياه.

المحتويات

شكر وتقدير iii
الرسائل الرئيسية v
مقدمة 1

1. إطار مفاهيمي لخطر نشوب النزاعات 3
   ألف. مسار النزاع 6
   باء. مسار المناخ 8
   جيم. مسار التنمية 10

2. خلاصة 17

المراجع 19

مقدمة

أصبحت الأزمات الممتدة والمعقدة أكثر شيوعاً[1] وأضحت المنطقة العربية مسرحاً لأكثر حلقاتها عنفاً وفتكا. فقد شهِد عام 2021 وحده وقوعَ نزاعات نشطة[2] أو أعمال عنف سياسي قاتلة في سبعة بلدان عربية[3]، كما ارتفعت الوفيات المرتبطة بالمعارك لأول مرة منذ سبع سنوات[4].

ومع استمرار معاناة المنطقة العربية من النزاعات، تزداد هشاشتها وقابلية تضرُّرها جراء ما يطال سكانها ومجتمعاتها من تداعيات الأعمال العدائية التي تفاقمت بسبب الصدمات الأخرى أو الاتجاهات الكبرى كالحرب في أوكرانيا، وجائحة كوفيد-19، وتغيُّر المناخ. ومع أن المنطقة لا تمثل سوى 6 في المائة من سكان العالم لا أكثر، فإنها تؤوي 34 في المائة من نازحيه و35 في المائة من لاجئيه. كما أنها تؤوي أيضاً 31 في المائة من سكانه المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، وتتكبد 16 في المائة من الخسائر الإجمالية في الأرواح الناجمة عن النزاعات أو أعمال العنف السياسي القاتلة. وتنطوي الحالة الراهنة هذه على مخاطرَ جسيمةٍ على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام.

وقد عجَّل تزايد التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن النزاعات في تحرك البلدان الهشة والمجتمع الدولي نحو التركيز على تعزيز جهود منع نشوبها. ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة على مركزية منع نشوب النزاعات بمشاركة طائفة من الجهات الفاعلة عن طريق ركائز الأمم المتحدة الثلاث، وهي: السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وجرى التطرُّق باستفاضة إلى منع نشوب النزاعات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2021 المعنون "خطتنا المشتركة" الذي تدعو خطته الجديدة للسلام إلى المزيد من الاستثمارات في منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وتقديم دعم أفضل للجهات الفاعلة الإقليمية في الحفاظ على السلام. وقد طُلب من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بمقتضى قراري دورتيها الوزاريتين 271 (د-24) و282 (د-25) العمل على التخفيف من آثار النزاعات ومعالجتها في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. كما طَلبت منها، اللجنةُ الفرعية لأصحاب المصلحة المتعدِّدين المعنية بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المتأثرة بالنزاعات التابعة لجامعة الدول العربية، إعدادَ تقرير عربي عن الهشاشة وتقديمَ دراسة أولية حول هذه المسألة.

ويُعرَّف "منع نشوب النزاعات" بموجب القرارين المتوازيين للجمعية العامة ومجلس الأمن المتّخَذينِ

---

1 الأمم المتحدة والبنك الدولي، 2018.

2 يُعتبر النزاع نشطاً إذا كان هناك ما لا يقل عن 25 حالة وفاة سنوياً بسبب العنف الذي ترتكبه جهات حكومية أو جهات غير حكومية.

3 مصر، والعراق، والصومال، ودولة فلسطين، والسودان، والجمهورية العربية السورية، واليمن.

4 حسابات الإسكوا استناداً إلى البيانات المستمدَة من مجموعة البيانات الجغرافية لأحداث النزاعات (Georeferenced Event Dataset-GED) التي يصدرها برنامج جامعة أوبسالا لبيانات النزاعات، الإصدار 22.1.

عام 2016 بشأن الحفاظ على السلام[5] بأنه "منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجدُّدها"[6]. وعلى الرغم من غياب إدراك مفاهيمي مشترك في هذا الصدد، يمكن التمييز بين المنع العملي الذي يشمل الإنذار المبكر وغيره من التدابير المتخَذة لمنع التصعيد الوشيك لأزمات محدَّدة، والمنع الهيكلي الذي يقتضي معالجة الأسباب الجذرية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للنزاع أو العنف[7]. ويمثل نوعا المنع العملي والهيكلي كلاهما وسيلتين ضروريتين لتجنُّب اندلاع الأزمات المدمِرة المحتملة.

وبناءً على ذلك، يهدف المرصد العربي للمخاطر في الإسكوا إلى تعزيز وضع سياسات مستنيرة بشأن المخاطر والاستجابة المتكاملة لها في المنطقة العربية، بما يشمل تعزيزَ القدرات في مجال منع نشوب النزاعات وتوعيةَ أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية بما في ذلك الدول الأعضاء في الإسكوا (وجامعة الدول العربية). وإسهاماً في تحقيق هذا الهدف، تتوخى هذه الورقة – وهي فاتحة سلسلة من ثلاث أوراق – في المقام الأول اقتراحَ إطار مفاهيمي ذي منحىً عملي[8] لتفكيك مخاطر حدوث النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار مع التركيز بوجه خاص على المنطقة العربية.

واستناداً إلى المؤلفات التجريبية الصادرة على مدى عقود من الزمن حول دوافع النزاعات أو أعمال العنف السياسي القاتلة ونُذُرها، يحدِّد الإطار ثلاثة "مسارات مخاطر" تقترن بزيادة خطر حدوث الأزمات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة العربية. ويُعتبر الإطارُ ذا منحىً عملي لأنه يميِّز بين عوامل الخطر "الهيكلية" التي يستطيع البلد المعني أن يمارس عليها رقابة محدودة، والعوامل "الموجَّهة بالسياسات" التي يمكنه أن يخفف منها، مما يسمح لصانعي القرارات بأن يُصمِّموا التدابير المناسبة لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها على نحو فعال.

وتسير ورقة المعلومات الأساسية هذه في أقسامها المتبقية على النحو التالي. فهي تعرض في القسم 1 الإطار المفاهيمي الذي وضعه المؤلفون. ثم تتناول مسوغات كل مكون من مكونات الإطار ومبرراته في الأقسام من 1-ألف إلى 1-جيم مع إلقاء نظرة عامة على المؤلفات ذات الصلة به، وأهميته في السياق العربي. أما القسم 2 فيتضمن الخلاصة.

---

5 (القراران A/RES/70/262 وS/RES/2282).

6 القرار 2282 (2016) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 7680 المعقودة في 27 نيسان/أبريل 2016. والقرار A/70/262/ الذي اتخذته الجمعية العامة في 27 نيسان/أبريل 2016.

7 Desai, 2020.

8 يشمل تعبير "العمل" هنا كلاً من السياسات والبرامج.

1. إطار مفاهيمي لخطر نشوب النزاعات

يتكون الإطار المفاهيمي المقترح من ثلاثة مسارات للمخاطر (النزاع، والمناخ، والتنمية) يفضي كل منها إلى وجود المخاطر من خلال مزيج من عنصرين: تزايد قابلية التضرُّر وتناقُص القدرة على الصمود. وقد حُدِّدت مسارات المخاطر استناداً إلى البحوث التجريبية التي أُجريت على مدى عقود من الزمن بشأن دوافع النزاعات وأهميتها بالنسبة للمنطقة العربية، أما تعاريف "المخاطر"، و"قابلية التضرُّر"، و"القدرة على الصمود" فقد اقتُبست من المؤلفات المتعلقة بالضعف الاقتصادي ومخاطر الكوارث.

وينطلق مسار المخاطر الأول من النزاع. فالمظالم التاريخية هي من بين أقوى نُذُر وقوع النزاعات في المستقبل[9]. ويتفاقم خطر عدم الاستقرار في بلد ما مستقبلاً بسبب بيئته الأمنية المواتية التي تشمل مدى عسكرته وسيطرته على أراضيه[10]. ويُعدُّ مسارالنزاع هذا بالغ الأهمية بالنسبة للمنطقة العربية لكونها مسرحاً لمعظم النزاعات الأشد فتكاً في العالم.

وينطلق مسار المخاطر الثاني من المناخ. فمع أن تغيُّر المناخ لا يسبب العنف مباشرةً، فإن آثاره قد تزيد خطر نشوب النزاعات عبر عددٍ من الآليات[11]. وقد أصبحت آثار تغيُّر المناخ، كالظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواتراً وشدةً، تتجلى أكثر فأكثر في المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من مشاكلَ هيكلية مثل شُحّ المياه.

أما مسار المخاطر الثالث فينطلق من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. ويمثل هذا المسار جميع الديناميات المعقدة التي تشكّل في معظم الحالات أسباباً مباشرة أو غير مباشرة للمخاطر في المنطقة العربية. وتتعرَّض النُظُم الاقتصادية والاجتماعية والبيئات المؤسسية غير القادرة على التصدي للصدمات الهيكلية والمفاجئة لخطر أكبر مقارنةً بتلك التي لديها هذه القدرة.

وعلى سبيل الاستعارة من المؤلفات المتعلقة بالضعف الاقتصادي أمام الصدمات[12]، يُعرِّف الإطار المقترح كل "مسار مخاطر" بأنه مزيج من عنصرين: قابلية التضرُّر والقدرة على الصمود.

9 Collier, 2003.

10 Risse and Stollenwerk, 2018.

11 للمزيد من التفاصيل حول آليات الانتقال، انظر جامعة أوبسالا – المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو والإسكوا، 2021. [Uppsala – Peace Research Institute Oslo (PRIO) & ESCWA, 2021].

12 Briguglio and others, 2008.

الإطار المفاهيمي لخطر نشوب النزاعات في الإسكوا

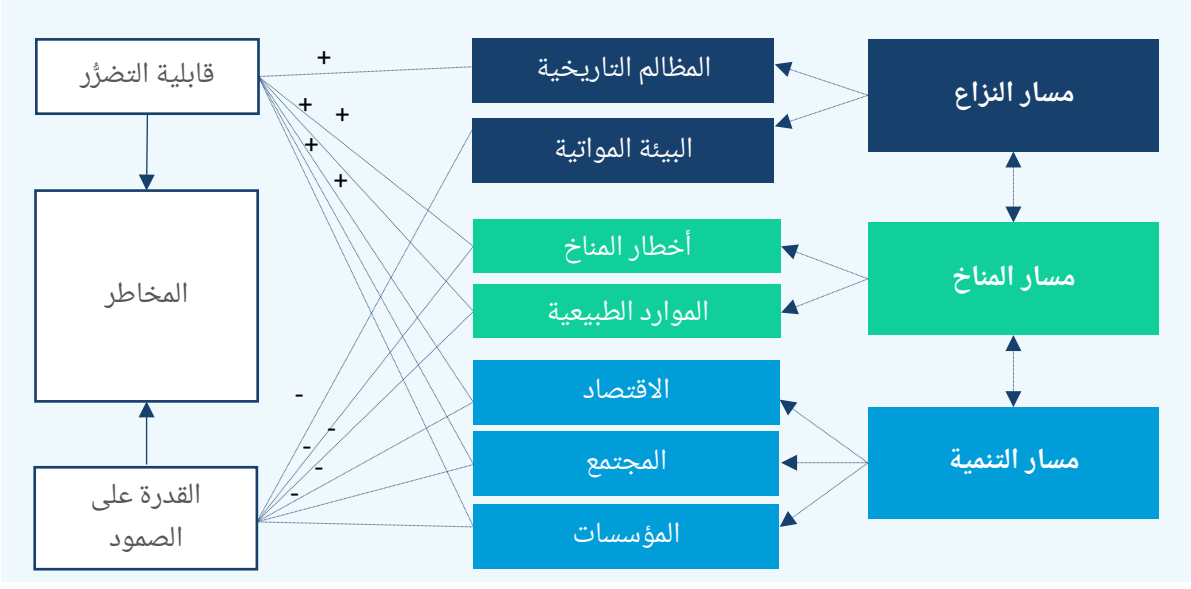

المصدر: من إعداد الإسكوا.

ومفهوم "قابلية التضرُّر"[13] موجودٌ منذ أمد بعيد في ما يتعلق بالتنمية المستدامة للبلدان. وتَستخدم لجنة السياسات الإنمائية في الأمم المتحدة مؤشرَ الضعف الاقتصادي والبيئي بوجه خاص كأحد معايير تحديد أقل البلدان نمواً حسب ما طلبه منها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة[14]. وقد وُضعت منذئذ عدة مفاهيم بشأن قابلية التضرُّر والمصطلحات ذات الصلة بها، مثل الهشاشة، إما لتصنيف البلدان وفقاً لدرجاتها، أو كوسيلة لتحديد تخصيص المعونة الخارجية[15].

وبينما ركزت تعاريف قابلية التضرُّر في البداية على الصدمات الاقتصادية، فقد تم تطويعها أكثر فأكثر لتراعي تزايد الوعي بالصدمات مثل تغيُّر المناخ. ففي سياق الحد من مخاطر الكوارث، على سبيل المثال، تُعرِّف الأمم المتحدة قابلية التضرُّر بأنها "الشروط التي تحدِّدها العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتي تزيد من احتمالات تعرُّض الفرد أو المجتمع المحلي أو الأصول أو النُظُم لآثار الأخطار"[16]. وقد انتشر التعريف على نحو ملحوظ بفضل عمل الهيئة الحكومية الدولية

---

13 تأخذ هذه الورقة بمصطلح "قابلية التضرُّر" كمقابل لمصطلح "Vulnerability" بالإنكليزية، سيراً على نَهج مصطلحات إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث، لكن قد ترد في الوثائق العربية ذات الصلة تعابيرُ أخرى منها "قابلية التأثُّر" أو "قابلية التعرُّض" أو "الضعف"، حسب السياق.

14 معايير ومؤشرات تحديد أقل البلدان نمواً – إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category/ldc-criteria.html.

15 للاطلاع على لمحة عامة عن الموضوع، انظر: الأمم المتحدة، 2021. إمكانية تطوير مؤشرات قابلية التضرُّر المتعدِّدة الأبعاد واستخداماتها: التحليل والتوصيات [Possible Development and Uses of Multidimensional Vulnerability Indices: Analysis and Recommendations].

16 "القابلية للتضرُّر" – مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR). https://www.undrr.org/ar/terminology/alqablyt-lltdrr.

المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC)[17] وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[18]، واستُخدم في وضع أدوات إدارة المخاطر في مجال الأخطار المناخية[19]. غير أن إطار الحد من مخاطر الكوارث لا يأخذ في حسبانه صدمات من قبيل النزاع والعنف اللذين استُبعدا على وجه التحديد من التقرير الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة[20] والذي أعدَّه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي[21]. ففي سياق الحد من مخاطر الكوارث، لا تشمل الأخطار سوى "العمليات والظواهر البيئية والبيولوجية والجيولوجية والمائية المناخية والتكنولوجية".

ومن السمات الأخرى للإطار القائم على الكوارث أنه لا يفصِل عوامل الخطر الهيكلية عن عوامل الخطر غير الهيكلية. فعوامل الخطر الهيكلية هي عواملُ مستقلةٌ عن عملية وضع السياسات الحالية سواء أكانت ناتجةً عن خيارات سابقة أو متأصلةً في الهيكل الاقتصادي، وهي عواملُ مستقرةٌ نسبياً على مر الزمن، ولا يمكن أن تُعزى بالتالي إلى ضعف السياسات أو الحوكمة. ومن الأمثلة على هذه العوامل اعتمادُ بلد ما على واردات الأغذية والطاقة، أو وجود نزاع مستمر في بلد مجاور له. أما عوامل الخطر غير الهيكلية فهي العوامل التي تسيطر عليها الحكومة والتي تمكّن البلد من أن يتحمّل التأثيرات السلبية للصدمات أو يتعافى منها أو يتجنّبها. ومما يعزز هذه القدرة مثلاً تمتُّع البلد بمؤسسات عامة فعالة و/أو قوة عاملة ماهرة و/أو مركز مالي قوي. وتفيد المؤلفات المتعلقة بدوافع النزاعات بأن العوامل الهيكلية وغير الهيكلية كلاهما مرتبط بالمخاطر.

وفي سياق منع نشوب النزاعات، ينطوي التمييز بين العوامل "الهيكلية" والعوامل "غير الهيكلية" على فائدة جلية. فهو يسمح لواضعي السياسات بفهم المخاطر وتفكيكها، ليس عبر مكوناتها المواضيعية (كالعوامل الاقتصادية مقابل العوامل الاجتماعية) فحسب، بل أيضاً عبر مدى خضوعها للسياسات العامة. وبذلك، يدعم هذا الإطار صياغة السياسات مع بيان ما ينبغي على البلدان المعنية أن تفعله وما ينبغي عليها ألّا تفعله لتخفِّف أو تُفاقِم من المخاطر التي تتعرَّض لها، لمساعدتها في نهاية المطاف على أن تُصمِّم سياساتها وبرامجها المناسبة الرامية إلى منع نشوب النزاعات والاستجابة لها.ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، يُعرِّف هذا التقرير "قابلية التضرُّر" على أنها احتمال وقوع الصدمات والتعرُّض الهيكلي لها، بينما يُعرِّف "القدرة على الصمود" على أنها القدرة الموجَّهة بالسياسات على استيعاب الآثار السلبية لتلك الصدمات. فبالنسبة لبعض البلدان، تنجم المخاطر عن انخفاض قدرتها على الصمود (كضيق حيّزها المالي أو ضعف أمنها الغذائي مثلا). أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإنها تنجم عن زيادة قابليتها للتضرُّر (كوجود نزاع في بلد مجاور لها مثلا).

ويتماشى هذا المفهوم مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/75/215، الذي يدعو إلى وضع مؤشر متعدِّد الأبعاد لمَواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية تجاه الصدمات (وليس الأخطار)، والعمل الذي اضطلع به لاحقاً مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية

17 Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2012 – Field, C.B. and others Cambridge University Press, The Edinburgh Building, Shaftesbury Road, Cambridge CB2 8RU, England, pp. 582.

18 The Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015–2030.

19 INFORM Risk. https://drmkc.jrc.ec.europa.eu/inform-index/INFORM-Risk.

20 A/RES/71/276. https://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?OpenAgent&DS=A/RES/71/276&Lang=A.

21 A/71/644.

والدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يشدِّد على الفرق بين العوامل الهيكلية وغير الهيكلية[22].

ويتناول الجزء المتبقي من هذا القسم مسوغات ومبررات كل مسار من مسارات المخاطر الثلاثة عبر إلقاء نظرة عامة على المؤلفات ذات الصلة وأهميته في السياق العربي.

ألف. مسار النزاع

ما برحت المنطقة العربية مسرحاً لأكثر حلقات العنف فتكاً في العالم. فبين عامي 2010 و2021، تكبدت أربعة بلدان عربية فقط – العراق والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن – 55 في المائة من الوفيات المرتبطة بالنزاعات في العالم[23]. واستناداً إلى المؤلفات التجريبية، يُحدِّد مسارُ النزاع إزاء المخاطر عاملين رئيسيين بوصفهما الأقدر على زيادة خطر نشوب النزاعات مستقبلاً في المنطقة العربية، وهما: إرث النزاعات السابقة والبيئة الأمنية المواتية.

1. المظالم التاريخية

تبيِّن المؤلفات ذات الصلة أن البلدانَ التي شهِدت نزاعات في الماضي أكثرُ عرضةً للعودة إلى الحرب من البلدان التي عاشت بسلام[24]. وتؤدي النزاعات الممتدة، ولا سيما الحروب الأهلية، إلى انقسام المجتمعات بل وتشظيها[25]. ويستمر إرث الكراهية وانعدام الثقة الناجم عن نزاع سابق لفترة طويلة بعد انتهائه، وقد يصعب التغلب عليه، لأن النزاع يخلِّف وراءه مجتمعاً منقسماً ويعمل كعامل محفز لتدهور السياسات والمؤسسات السياسية، مما يؤدي إلى زيادة خطر تكراره[26]. وينطبق هذا بصفة خاصة في حالة غياب عملية مصالحة ذات مغزى[27].

وتؤدي النزاعات السابقة إلى تفاقم العوامل التي تجعل البلدان عرضةً للحروب بصورة أساسية عبر إضعاف اقتصاداتها وقدراتها الحكومية، مما يتسبب في فرار مواطنيها وموظفيها الحكوميين المَهَرة، وتدمير بنيتها التحتية المادية، من جملة أمور أخرى[28]. كما تخلِّف الحروب الأهلية وراءها موروثاتٍ تنظيميةً وعُرىً اجتماعية – من قبيل الروابط التي تربط المقاتلين السابقين بعضهم ببعض أو بأصحاب المصلحة الرئيسيين – مما يجعل البلدان الخارجة من النزاعات أكثر عرضةً لتجدُّدها في المستقبل[29]. وقد أُشيرَ إلى أنماط التكرار هذه بتعبير "فخ النزاع" الناجم عن عدم حل القضايا الأساسية التي أجَّجت النزاع، والديناميات الكامنة، والمظالم التي لم تُعالَج[30].

2. البيئة الأمنية المواتية

بالإضافة إلى إرث النزاعات السابقة، وجدت المؤلفات أن البيئة الأمنية الأوسع لبلد ما – مثل قدرة دولته على توفير الأمن، ومدى احتفاظها بالسيطرة على الأراضي وضغط السكان النازحين قسراً – يمكن أن تؤثر أيضاً على خطر نشوب النزاعات.

---

22 https://www.un.org/ohrlls/mvi/why-need-an-mvi.html.

23 حسابات الإسكوا استناداً إلى البيانات المستمَدة من مجموعة البيانات الجغرافية لأحداث النزاعات (Georeferenced Event Dataset-GED) التي يصدرها برنامج جامعة أوبسالا لبيانات النزاعات، الإصدار 22.1.

24 Gates and others, 2016.

25 Palik and others, 2022.

26 Collier, 2003. p. 22; Kaufmann, 1996.

27 Bloomfield and others, 2003.

28 الإسكوا، 2020؛ Walter, 2004.

29 Daly, 2012; Christensen, 2008.

30 Collier, 2003. p. 83.

فأولاً، يُعتبر الأمن من أهم الخدمات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها. ويكفل قطاع الأمن التابع للدولة احتكارها للعنف، وقدرتها على ضمان السيادة، وسيطرتها على الأراضي والسلامة العامة[31]. وكثيراً ما تؤدي النُظُم الأمنية السيئة الإدارة أو غير الفعالة إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن، مما يدل على أن البلدانَ التي لديها قوات أمنية كبيرة وواسعة الانتشار أقلُّ عرضةً للنزاع[32]. فيمكن أن تتسبب القوات المسلحة غير المدربة وغير المنضبطة في تصعيد العنف بسبب محدودية قدرتها على منع المخاوف الأمنية والتخفيف منها[33]. ويمكن أن يؤدي ضعف النُظُم الأمنية إلى عواقب سلبية عديدة لأنه يضع الدولة في موقف ضعيف. فقد يؤدي غياب قوات أمن دولة فعالة إلى وجود ميليشيات مسلحة وإلى تنافس قد يفضي إلى المزيد من النزاع أو قبول العنف كوسيلة لتسوية المنازعات. أما وجود قوات أمن دولة فعالة فيحد من الحوافز التي تدفع الناس إلى الانضمام إلى الجماعات المقاتلة كوسيلة للحصول على الحماية[34]. ولهذا الغرض، يمكن أن يسهم وجود قوة أمنية منضبطة تلتزم بحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية وسيادة القانون في عملياتها الأمنية ليس في ضمان استمرار احتكار الدولة للعنف بالقدر الكافي للحيلولة دون انضمام المزيد إلى الجماعات المقاتلة وانتشار العنف فحسب[35]، بل وفي ردع أي عدوان أجنبي أيضاً.

ثانياً، يرتبط عدم السيطرة الفعالة على الأراضي بفترات العنف الطويلة[36]. ويؤثر مدى سيطرة الدولة على أراضيها على قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية إلى مواطنيها وتطبيق احتكارها للقوة. ولكي تتمكن الدولة من توفير الأمن لمواطنيها، فإنها تحتاج أولاً إلى احتكار العنف المنظَّم داخل مختلف مجتمعاتها المحلية[37] وتأمينه من خلال قدرتها على ردع المنافسين المحتمَلين أو الجماعات المسلحة[38]. ولذلك، فلا بد من توفر القدرات العسكرية المهنية القادرة على الوصول إلى المناطق الريفية والمناطق النائية لكي تتمكن الدولة من بسط سلطتها على امتداد أراضيها وفرض النظام ضمن ولايتها القضائية[39]. فعندما تفتقر دولة ما إلى السلطة على أراضيها، تَضْعُف شرعيتها مما قد يتمخض عن انعدام الثقة في الحكومة وخدماتها[40].

وأخيراً، فإن الناس يفرون من مناطق النزاع بحثاً عن الأمان، وقد يمثل نزوحهم واستقرارهم في ما بعد في المجتمعات المحلية المضيفة عاملَ خطر يساهم في هشاشة المجتمع. ويصبح النازحون قسراً معرَّضين للتضرُّر جراء فقدانهم أراضيهم، وأصولهم، وسُبُل عيشهم، ورأس مالهم الاجتماعي[41]. كما يعاني الكثيرون من الصدمات النفسية ويقعون ضحايا للعنف الجنسي والجنساني. كما يمكن أن يؤدي

31 Collier and others, 2009.
32 Hegre and Sambanis, 2006.
33 Humphreys and Weinstein, 2006.
34 Ball, 2005.
35 Fearon, 2011.
36 De la Calle and Sánchez-Cuenca, 2015.
37 Naudé and others, 2011.
38 Collier and Hoeffler, 2004.
39 Herbst, 2004.
40 Schmelzle and Stollenwerk, 2018.
41 Corral and others, 2020.

تصاعد المخاوف الأمنية وتدفق اللاجئين إلى زيادة التوترات في المجتمعات المحلية المضيفة. وذلك لأن النازحين يمكن أن تكون لهم آثار كبيرة مزعزعة للاستقرار في السياقات الهشة لأن تدفقهم المفاجئ قد يزيد من التوتر السياسي وانعدام الأمن وقابلية التضرُّر. وغالباً ما تكون الدولُ والمجتمعات المحلية المضيفة للنازحين، ومجتمعاتُ اللاجئين أنفسهم، متأثرةً أصلاً بالنزاعات أو الأزمات، حيث يمكن أن تؤدي الضغوط والصدمات الإضافية الناجمة عن تدفق النازحين إلى توترات واندلاع أعمال عنف في هذه المجتمعات المحلية[42]. وقد تنطوي تدفقات النازحين الكبيرة المفاجئة إلى دولة ما، ولا سيما إلى المناطق الحضرية المزدحمة، على أثر سلبي على استقرار الدولة بسبب الضغوط الاقتصادية والبيئية والأمنية التي يعاني منها المجتمع المضيف، إضافة إلى زيادة الضغط على الموارد والخدمات الأساسية[43]. وبما أن الزيادة في أعداد اللاجئين قد تؤدي إلى التنافس على الموارد، فإنها قد تزيد من التوترات مع المجتمعات المحلية المضيفة وتسهم في (تجدُّد) اندلاع الحرب الأهلية[44].

باء. مسار المناخ

يزداد الشعور بآثار تغيُّر المناخ في عموم المنطقة العربية حيث شهِدت 21 كارثة طبيعية في عام 2021 أثرت على ما يقرُب من 20.8 مليون شخص من سكانها[45]. وتعاني المنطقة أصلاً من ظاهرتي شح المياه[46] وتدهور الأراضي اللتين قد تتفاقمان بسبب تغيُّر المناخ[47]. فشح المياه الناجم عن تغيُّر المناخ مثلاً قد يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 14 في المائة بحلول عام 2050[48]. كما أن مدى تعرُّض المنطقة لأثر تغيُّر المناخ يتأثر أيضاً بحجم العمالة الكبيرة في الزراعة[49] وغلبة الأراضي الزراعية البعلية[50] في العديد من البلدان. وعلى الرغم من هذا الواقع، تشير الدلائل إلى أن تدابير التكيُّف أقل عدداً في المنطقة العربية منها في أي مكان آخر[51].

1. الأخطار المناخية

مع أن تغيُّر المناخ لا يسبب النزاعات العنيفة مباشرةً، فإن آثاره قد تزيد خطر نشوب النزاعات عبر عددٍ

---

42 Landry, 2013.

43 معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، 2017.

44 Young, Stebbins and others, 2014.

45 حسابات أجراها المؤلفون استناداً إلى قاعدة البيانات الدولية للكوارث (EM-DAT)، مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث (CRED)/جامعة لوفِن الكاثوليكية في بلجيكا (UCLouvain)، الإصدار: 28-10-2022. ملاحظة: يتم استبعاد الكوارث الطبيعية الجيوفيزيائية وكذلك الأوبئة. وقد يشمل مجموع المتضرِّرين من تضرَّروا في عام 2022 بسبب الكوارث الثلاث التي بدأت في عام 2021 واستمرت في عام 2022. وتشمل المجاميع المتعلقة بالمنطقة العربية جميع الدول العربية الاثنتين والعشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية التي سُجلت لها كارثة طبيعية وفقاً لما ورد أعلاه. ولكي يتم إدراج حدث ما في مجموعة البيانات، يجب استيفاء واحد على الأقل من المعايير التالية: (أ) الإبلاغ عن مقتل عشرة أشخاص أو أكثر؛ (ب) الإبلاغ عن تضرُّر مائة شخص أو أكثر؛ (ج) إعلان حالة الطوارئ؛ (د) طلب المساعدة الدولية. للمزيد من التفاصيل، انظر: https://public.emdat.be/about.

46 الإسكوا، 2019.

47 البنك الدولي، 2020.

48 البنك الدولي، 2018. تجدر ملاحظة أن التقرير يشير إلى "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (MENA). Duenwald and others, 2022. تجدر ملاحظة أن المطبوعة تشير إلى "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP).

49 استناداً إلى بيانات من البنك الدولي (الرمز: SL.AGR.EMPL.ZS). تجدر ملاحظة أن قطاع الزراعة يشمل الأنشطة الممارَسة في مجالات الزراعة، والصيد، والحراجة، وصيد الأسماك.

50 الإسكوا وآخرون، 2017؛ يُعتبر 70 في المائة من الإنتاج الزراعي بعلياً في المنطقة العربية عموماً (غرفة المعلومات الجغرافية العربية (AGIR)، 2019) على الرغم من وجود اختلافات إقليمية: المشرق 57 في المائة، المغرب العربي > 80 في المائة (Nejdawi, 2020).

51 استناداً إلى تقييم تدابير التكيُّف الموثقة في المجلات العلمية، وبالتالي قد يكون لها تحيّز في الإبلاغ، وكذلك مشاريع التكيُّف التي أبلغت عنها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من أكبر عشر جهات مانحة ثنائية. انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021.

من آليات انتقال الأزمات، وهي تحديداً: فقدان سُبُل العيش، والتنافس على الموارد، والهجرة والنزوح، وانكماش الاقتصاد الكلي، وانعدام الأمن الغذائي[52]. ففقدان سُبُل العيش بسبب تغيُّر المناخ مثلاً يمكن أن يؤدي إلى الحرمان النسبي، والإحباط، وانخفاض تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة العنف[53]. وقد تساهم الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ في زيادة خطر نشوب النزاعات إذا نشأت التوترات والتنافس بين السكان المضيفين والقادمين الجُدُد. ويشكل التنافس على الموارد فيما بين المهاجرين الذين هاجروا جراء تغيُّر المناخ والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، أو بسبب شحها الشديد، آليةً أخرى يمكن أن تؤدي إلى زيادة المخاطر، على الرغم من أن احتمال التصعيد يكون أكبر إذا ما لامس خطوط التماس الأوسع في المجتمعات والمؤسسات[54]. كما أن ارتفاع أسعار الأغذية وقلة توافرها بسبب آثار تغيُّر المناخ على الإنتاج الزراعي يمكن أن يسهما أيضاً في زيادة خطر حدوث العنف[55]. فنقص الأغذية كان بالفعل أحد دوافع العديد من النزاعات التي حدثت في الماضي وفي الآونة الأخيرة[56]. ومن الأرجح أن تطال آثارُ تغيُّر المناخ السلبية على الاقتصاد الكلي البلدانَ التي تضطلع فيها القطاعات المعرَّضة له، كالزراعة، بدور هام[57]. وقد يؤثر ذلك على الاضطرابات الاجتماعية وخطر نشوب النزاعات بطُرُقٍ متنوعة عبر التنافس على الموارد، وتوسيع الفجوات بين التوقعات والحقائق في سوق العمل، وانخفاض قدرة الدول على تخفيف الأثر[58].

ومع أن تغيُّر المناخ قد يسهم في زيادة المخاطر، فإن تلك ليست نتيجة حتمية بل تتأثر بطائفة متنوعة من العوامل الأخرى التي تعزز أو تقلل من القدرة على الصمود بوجه عام. فالقدرة على التصدي والقدرة على التكيُّف أساسيتان لتحقيق ذلك. ففي حين تركز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ على التخفيف من آثاره الضارة أو استغلال الفرص المتصلة بها، فإن القدرة على التصدي تتعلق بالمقدرة على إدارة آثاره الضارة أو التغلب عليها[59]. ولذا فإنهما تؤثران تأثيراً هاماً على مدى انطواء الأخطار المناخية على آثار ضارة يمكن أن تتحول إلى مخاطر عبر آليات الانتقال المحدَّدة. وتختلف احتياجات التكيُّف باختلاف السياق ويمكن أن تشمل إدارة المياه، وإدخال أصناف مختلفة من المحاصيل بما فيها الأصناف الأقدر على الصمود في وجه الأخطار المناخية وغيرها[60]. كما تؤثر العديد من العوامل المخفِّفة – أو المفاقِمة – على كيفية ودرجة انتقال المخاطر الناجمة عن أثر تغيُّر المناخ عبر آليات الانتقال المحدّدة. وتشمل هذه العوامل فعالية المؤسسات، والقدرة النسبية للدولة، وتماسك المجتمع أو انقساماته[61]. فمثلاً، يزداد خطر احتدام التنافس على الموارد وتحوُّله إلى نزاع عندما يلامس خطوط التماس الموجودة مسبقاً في المجتمع

---

52 للمزيد من التفاصيل حول الإطار، انظر جامعة أوبسالا – المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو والإسكوا، 2021.

53 Uppsala – PRIO & ESCWA, 2021.

54 Uppsala – PRIO & ESCWA, 2021.

55 International Security and Development Center, 2016.

56 Bora and others, 2010.

57 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تغيُّر المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن: تقرير الأمين العام، A/64/350 (11 أيلول/سبتمبر 2009). https://digitallibrary.un.org/record/667264?ln=en.

58 Koubi, 2019; Uppsala – PRIO & ESCWA, 2021.

59 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC)، 2022.

60 منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 2016.

61 Uppsala – PRIO & ESCWA, 2021.

أو عندما يصبح مسيَّسا[62]. وعلى المنوال نفسه، يمكن أن تسهم الحوكمة الرشيدة والمؤسسات المستجيبة والمنصِفة في الحد من خطر التصعيد إلى النزاع.

2. الموارد الطبيعية المتجدِّدة

إن علاقةَ شح الموارد المتجدِّدة كالمياه والأراضي بالنزاع علاقةٌ معقدة. ويمكن أن تؤدي مَواطن الضعف وحالات الشح البيئية الموجودة مسبقاً إلى زيادة التعرُّض لآثار المناخ أو تقليل القدرة على التصدي لها وإلى التأثير على انتقال المخاطر عبر آليات الانتقال المذكورة أعلاه. فمع أن الزراعة البعلية مثلاً أكثر عرضةً لآثار المناخ على سبيل المثال، فإن الموارد المائية الشحيحة أصلاً والتي جعلها تغيُّر المناخ أكثر شحاً قد تصبح أقل توافراً لري المحاصيل[63]. وفي الوقت نفسه، قد تؤدي حالات الشح البيئية الهيكلية مباشرةً إلى التنافس على الموارد وإلى تفاقم المخاطر في سياقات هشة أصلاً. ومع أنه لا توجد أدلة تذكر على نشوب نزاعات بسبب التنافس على الموارد الشحيحة فقط، فإن هناك خطراً أكبر إذا كان هذا التنافس مسيَّساً أو مترافقاً مع عوامل أخرى[64]. ويمكن أن يؤدي تدهور الأراضي الصالحة للزراعة أو الخصبة إلى التنافس بين الجماعات المختلفة على الموارد المحدودة مما قد يفضي إلى توترات على النطاق المحلي أو النطاق الأوسع بين أصحاب المصلحة المتنافسين. فمثلاً قد يكون التنافس على الأراضي والموارد المائية بين المجتمعات الرعوية من جهة والمجتمعات غير الرعوية أو الزراعية من جهة أخرى مصدراً للعنف[65]. وبينما نجم عن معظم الأحداث المتعلقة بالمياه في المنطقة تعاونٌ وليس نزاع، تخلّل 37 في المائة من الأحداث الدولية و19 في المائة من الأحداث المحلية نزاعات[66].

ويمكن أن تساهم إدارة هذه الموارد المتجدِّدة في زيادة المخاطر أو تقليلها. فقد يشكّل عدم وضوح القوانين والحقوق أو تداخلها أو تناقضها، وضعف الإنفاذ وعدم تسوية المنازعات، مصدراً لنشوب النزاعات وحدوث التوترات. كما يمكن أن تكون السياسات والقوانين التي تحكُم الموارد تمييزية في حد ذاتها ولا تتيح إمكانية الوصول إليها بالتساوي لمختلف الجماعات. وفي الحقيقة فقد يزداد خطر نشوب النزاعات جراء الشعور بالظلم والإجحاف والتهميش بسبب الوصول غير المنصِف أو المقيّد للموارد[67]. أما عملياتُ إدارة الموارد والحوكمة وتسوية المنازعات جيدةُ الأداء والمستدامة والمنصِفة فيمكنها أن تسهم في الحد من المخاطر.

جيم. مسار التنمية

لا يخفى على أحد أن النزاعات تترابط ترابطاً وطيداً مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. فالتحديات الإنمائية[68] تجعل البلدان أكثر عرضةً للنزاعات، وهو ما يُضْعِف بدوره نسيجها الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي، ويزيد بالتالي من خطر انزلاقها إلى النزاعات مرةً أخرى.

---

62 Uppsala – PRIO & ESCWA, 2021.
63 Shayanmehr, S. and others, 2022.
64 Uppsala – PRIO & ESCWA, 2021.
65 Jobbins and others, 2021.
66 Borgomeo and others, 2021.
67 فريق الأمم المتحدة الإطاري المشترك بين الوكالات المعني بالإجراءات الوقائية، 2012.
68 الإسكوا، 2022.

1. العوامل الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية عاملٌ هام في تفسير الاتجاهات المتغيّرة في النزاعات سواء داخل البلدان أو فيما بينها. فالنمو الاقتصادي، من ناحية، يزيد من القيمة النسبية لرأس المال ويخفِّض من قيمة الأراضي، مما يقلل من دوافع الاستيلاء عليها عبر الغزو[69]. وكلما شهِد المزيد من البلدان المجاورة نمواً اقتصادياً يتعزز أثر التهدئة هذا بفضل التكتلات الجغرافية[70].

غير أن النمو الاقتصادي يمكنه، من ناحية أخرى، أن يزود الدول بالقدرة على استعراض قوتها والدخول في النزاعات، وهو ما كانت تفتقر إليه في السابق[71]. ويمكن أن يؤدي ارتفاع النمو أيضاً إلى زيادة إدراك الدول لقدراتها في مضمار السياسة الخارجية[72]. وقد أشارت الدراسات إلى وجود علاقة عكسية على شكل حدوة فرس (أو حرف U بالإنكليزية) بين التنمية الاقتصادية والنزاعات[73] حيث يكون احتمال نشوبها أعلى لدى البلدان المتوسطة الدخل، لكنه أقلّ لدى البلدان المنخفضة الدخل بسبب ضعف قدرتها على إبراز قوتها وكذلك لدى البلدان المرتفعة الدخل بسبب قلة اهتمامها بانتهاج طريق النزاع[74].

وقد دَرست طائفة كبيرة من المؤلفات تأثيرَ العولمة على النزاعات بين الدول وخلُصت إلى استنتاجات متعارِضة إلى حد ما[75]. فمع نمو التجارة الدولية في العقود الأخيرة، أصبحت النزاعات بين الدول أقلَّ شيوعاً. غير أن العلاقة بين التكافل الاقتصادي والنزاع يعتريها الغموض. وقد أشارت المؤلفات إلى عدد من آليات الانتقال. فقد توفر التجارة الاستراتيجية للبلدان حوافزَ أكثرَ لتتعاون فيما بينها، أما الخسائر الاقتصادية التي تتكبدها جراء تعطل حركة التجارة فقد توفر لها حوافزَ أقلَّ لتدخل في نزاعات مع شركائها التجاريين[76]. وتسمح التجارة للبلدان بالوصول إلى الموارد الطبيعية والتحكُّم فيها دون اللجوء إلى الغزو[77]. وتهتم جماعات المصالح المحلية التي تستثمر أموالاً في التجارة بالحفاظ على السلام والضغط على الدولة لتحقيق هذه الغاية[78]. غير أن زيادة التدفقات التجارية الثنائية تزيد من احتمال نشوء منازعات تجارية ربما يتصاعد بعضها إلى عنف[79].

وقد اقترنت النزاعات أيضاً بالاعتماد على السلع الأساسية. فالاعتماد المفرط على موارد الأغذية والطاقة التي يجري تداولها في الأسواق الدولية قد يؤدي إلى زيادة التعرُّض لصدمات الأسعار ولصدمات العرض التي تسببها العوامل البيئية[80]. وفي العديد من

---

69 Gilpin, 1981; Rosecrance, 1986; and Gartzke, 2007.

70 Gleditsch and others, 2005.

71 Boehmer, 2010.

72 Blainey, 1988.

73 Boehmer and Sobek, 2005; Frederick, 2012; Frederick and Hensel, 2012.

74 Gartzke and Rohner, 2010.

75 Russett and Oneal, 1999; Barbieri, 2002.

76 Polachek and McDonald, 1992; and Doyle, 1997.

77 Rosecrance, 1986. Allan and Allan, 2002; Allan, 1998; Klare, 2001.

78 Verdier, 1994; Risse-Kappen, 1995; and Russett and Oneal, 1999.

79 Mearsheimer, 1992; Grieco, 1988; Wallensteen, 1976; Hirschman, 1945.

80 Humphreys and others, 2007.

البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية، ترتبط الحروب الأهلية بالمنازعات على الموارد الطبيعية غير المتجدِّدة[81]. ويبلغ خطر نشوب النزاعات أشُده في البلدان التي يأتي فيها أكثر من ربع دخلها القومي من صادرات السلع الأساسية[82].

كما دُرست أيضاً التدفقاتُ المالية الدولية من منطلق علاقتها بخطر نشوب النزاعات، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات القدرة الضعيفة على تعبئة الموارد المحلية. ويمكن لزيادة الضرائب أن تمكِّن الحكومات الوطنية من تمويل النفقات وتخفيف أثر الهشاشة[83]. كما أن البلدان المندمجة في الأسواق المالية العالمية أقلُّ إقبالاً على انتهاج طريق النزاع بين الدول[84]. ويقلل تكامل أسواق رأس المال من حوافز النزاع عن طريق فرض تكاليف على البلدان في بداية الأزمة[85]. غير أن الاعتماد على رأس المال الدولي، بما في ذلك المساعدات الخارجية، يمكن أن يترك البلدان المتلقية عرضةً للصدمات الخارجية[86]، سواء كانت أزمات اقتصادية في بلدان المنشأ أو صدمات عالمية مثل صدمات أسعار السلع الأساسية، وتغيُّر المناخ، والجوائح. ويقترن التعرُّض لهذه الصدمات العالمية بزيادة خطر حدوث العنف[87]. وقد اقترنت الصدمات السلبية في المساعدات الخارجية باندلاع أعمال العنف حيث يكتسب المتمردون المحتمَلون قوة مساومة ضد الحكومة عندما تعجز الأخيرة عن توفير تحويلات الموارد[88].

كما دُرست أسعار الأغذية وتوافرها دراسةً مستفيضة من منطلق علاقتها بالنزاعات[89]. فالأغذية هي أحدُ الموارد الأساسية للبقاء على قيد الحياة ويمكن أن تتسبب بأعمال عدائية كبيرة لضمانها. ويمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى اندلاع اضطرابات اجتماعية وبالتالي زيادة احتمال نشوب النزاعات[90]. ويزداد احتمال اندلاع المظاهرات وأعمال الشغب والنزاعات الأهلية عندما ترتفع أسعار الأغذية دولياً ومحليا[91]. ويمكن أن تؤدي النزاعات أيضاً إلى انعدام الأمن الغذائي الذي يفضي إلى التنافس على مستلزمات إنتاج الأغذية، مثل الأراضي والمياه، وإلى تلوث الأراضي الصالحة للزراعة المستخدَمة لهذا الغرض[92]. ويزداد احتمال انخراط الجماعات المتمردة في نزاعات لتأمين الموارد الغذائية عندما يكون توافرها محدوداً، أما تكلفة الفرصة الضائعة عليها نتيجة مواصلتها القتال فتزداد عندما يكون الوصول إلى تلك الموارد أسهل[93].

---

81 Collier and Hoeffler, 1998.

82 Collier, 1999.

83 المصادر الرئيسية الثلاثة للتدفقات المالية الخارجية إلى البلدان النامية هي التحويلات المالية، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على الدور الرئيسي لمصادر التمويل الدولي من أجل التنمية المستدامة، بما فيها المصادر العامة والخاصة، على مستوى السياسات في خطة عمل أديس أبابا لعام 2015. صندوق النقد الدولي (2022).

84 Gartzke, 2007.

85 Gartzke and Li, 2003.

86 Bettin and others, 2014.

87 Raga and Pettinotti, 2022.

88 Nielsen and others, 2011.

89 Koren and Bagozzi, 2016; Koren and Bagozzi, 2017.

90 Bora and others, 2011.

91 Dube and Vargas, 2013; Hendrix and Haggard, 2015; Arezki and Brueckner, 2014.

92 IPCC (2022); Koubi, 2019; Duenwald and others, 2022. تجدر ملاحظة أن المطبوعة تشير إلى "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP).

93 Koren, 2019; Koren, 2017.

2. العوامل الاجتماعية

حُدِّدت عدة اتجاهات اجتماعية عالمية كأسباب محتملة لتغيير أنماط النزاعات وكدوافع للمخاطر في المستقبل. وتُعتَبر عواملُ الهوية، واللامساواة، والتعليم، والسكان ذاتَ أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية.

فالهوية والإثنية مفهومان دُرس ارتباطهما بالنزاع بإسهاب. غير أن الهوية الإثنية والطائفية وحدها لا تشكل انقساماً مجتمعياً. فالهوية جزء لا يتجزأ من الوجود الإنساني، ومعظم العالم يضم جماعات إثنية مختلفة تتقاسم الحدود نفسها. ولقد نظر الباحثون الذين دافعوا عن دور الهوية كسبب للنزاع إلى الإثنية بوصفها محدّداً رئيسياً لسلوك الجماعات، وإلى هذا السلوك بوصفه دافعاً للعنف والتمرد والنزاع داخل الدولة. وقد استُخدمت الإثنية بصورة استراتيجية كفرصة للتعبئة من أجل قضية ما وكرافعة لتجنيد أعضاء الجماعة[94]. وترتبط الإثنية أيضاً باندلاع النزاعات في الحالات التي يصبح فيها الانتماء الجماعي أساساً للتوزيع غير المتكافئ للموارد والوصول إليها[95]. وبالمثل، إذا كانت جماعة ما موجودة في إقليم معيَّن ولديها مطالبُ انفصاليةٌ أو استقلاليةٌ، فمن المرجح أن تزيد هوية الجماعة من خطر نشوب النزاعات[96]. ويعتمد احتمال نشوب نزاع قائم على الهوية أيضاً على مدى ترسيم الحدود في الماضي، مع وجود أدلة تبيِّن كيف أن النزاعات الحدودية التي لم تُحل بسبب تداخل المطالبات الإقليمية المتعلقة بالهوية هي نذير قوي بإمكانية نشوب النزاعات مستقبلاً[97]. وأفادت البحوث التجريبية أن النزاعات التي تنطوي على مكون الهوية أطولُ وأكثرُ حدةً من غيرها، حيث تضطلع الانقسامات الإثنية والطائفية بدور في تضخيمها، مما يزيد من حدة العنف[98] ويصعّب تسوية المنازعات[99].

ويقترن مفهوم اللامساواة بازدياد حوادث النزاعات العنيفة[100]. أما اللامساواة في الدخل واللامساواة في الحصول على الخدمات الأساسية فقد اقترنتا في بعض الحالات بالقمع الحكومي المتحيّز حيث تلجأ حكومات المجتمعات التي تعاني بشدة من الإجحاف إلى القمع للحفاظ على النظام الاجتماعي[101]. ويعتبر التأثير المشترك لأوجه اللامساواة الاقتصادية "الرأسية" مع أوجه اللامساواة الأفقية[102] نذيراً قوياً بإمكانية نشوب النزاعات العنيفة[103]. وتؤدي اللامساواة في الدخل إلى تفاقم الفقر العام بين عامة السكان وتعيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، ولا سيما في البيئات الهشة[104]. كما يمكنها أن تسبب أو تفاقِم التوترات الكامنة والاختلافات بين الجماعات

---

94 Fearon, 1995; Fearon and Laitin, 2003; De Figueiredo and Weingast, 1999; Jenne and others, 2007.

95 Gurr, 1970.

96 Vasquez, 1993; Holsti, 1991.

97 Vasquez and Valeriano, 2009.

98 Ganguly and Taras, 2002; Walter, 2009; Coleman, 2000.

99 Huth, 1996; Harbom and Wallensteen, 2005; Fearon, 2004; Collier and others, 2003.

100 Krueger and Maleckova, 2003.

101 Muller, 1985.

102 Stewart, 2001.

103 Cederman and others, 2011.

104 Stewart, 2008.

على حساب التماسك الاجتماعي، مما يؤدي إلى هشاشة الدولة، وتآكل الثقة، وزيادة خطر نشوب النزاعات[105].

كما يقترن التعليم أيضاً باللامساواة في الدخل بوصفه متغيّراً متفاعلاً في تفسير معدلات النزاع. ويمكن لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أن تحد من الهشاشة حيث تتيح لأعداد أكبر من الأفراد إمكانية المشاركة في القوى العاملة وتحسين مستوى معيشتهم[106]. كما تبيَّن أن التحسينات في مجال التعليم تحسِّن النمو الاقتصادي أيضاً[107]. حيث يمكن للاستثمارات في التعليم أن تقلل من احتمال نشوب النزاعات بفضل تقديم الدعم للطبقات الفقيرة من السكان[108].

ويمكن أن تؤثر الأنماط السكانية المختلفة أيضاً على النزاعات عبر عدد من الآليات. إذ يمكن أن يتعاظم التطرف والنزاع بسبب التحضر والكثافة السكانية، ومن المرجَّح أن يصيب المراكز الحضرية لكونها غالباً أكثرَ عُرضةً لعدم الاستقرار والجريمة والمظالم[109]. قد يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الضغط على الموارد، مثل المياه، مما يتمخض عن احتدام التنافس عليها وزيادة احتمال نشوب النزاعات بسببها[110]. فتزايد عدد السكان دون زيادة في الموارد قد يجعل من الصعب على الحكومة توفير الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والمظالم التي يمكن أن تزيد من التوترات وتسهِّل على المسلحين تجنيد مقاتلين جُدُد[111].

كما يرتبط ارتفاع احتمال نشوب النزاعات بتضخم أعداد الشباب، أو الشرائح السكانية الكبيرة من الشباب الذكور، ولا سيما إذا كانوا عاطلين عن العمل أو يواجهون صعوبات اقتصادية جراء انخفاض تكلفة الفرصة الضائعة نتيجة انضمامهم إلى الجماعات المتمردة[112]. أما انخفاض معدلات المواليد فقد أظهر أنه يقلل من احتمال نشوب النزاعات حيث تُحجم المجتمعات عن دعم النزاعات العسكرية التي تعرِّض أبناءها للخطر ولا تؤيد انخراط جنودها فيها[113]. ومن العوامل الأخرى التي قد تسهم في نشوب النزاع التحوّل في ميزان القوى بين الجماعات الدينية أو الإثنية، ولا سيما إذا كان عدد أفراد إحداها ينمو بسرعة، مما يثير حالة من عدم الرضا داخل الجماعات[114].

3. العوامل المؤسسية

شهِدت المنطقة العربية في العقود الأخيرة سلسلة من الأحداث التي ساهمت في تدهور سلطات الدولة الرسمية، بل انهيارها الكامل في بعض الحالات، مما أدى إلى نقص المساءلة وضعف قدرات المؤسسات الوطنية ودون الوطنية[115].

---

105 Jones, 2013.

106 Gyimah-Brempong and others, 2006.

107 Hanushek, 2016.

108 Burgoon, 2006; Taydas and Peksen, 2012.

109 Liotta and Miskel, 2004; Urdal, 2006.

110 Urdal, 2002; Choucri, 1974; Hauge and Ellingsen, 2001; Gleick, 1993.

111 Bruckner and Ciccone, 2008.

112 Collier and others, 2006; Goldstone, 2001; Moeller, 1968; Cincotta and others, 2003; Choucri, 1974; Braungart, 1984.

113 Regan and Paskeviciute, 2003.

114 Toft, 2002.

115 Richmond, 2014.

وتخلُص المؤلفات ذات الصلة إلى وجود علاقة قوية بين المؤسسات، والحوكمة، والنزاع المسلح. فالمؤسسات تضطلع بدور أساسي في التنمية؛ إذ أن قوة المؤسسات تمثل العمود الفقري لفعالية السياسات، أما ضعفها فيقترن باحتمال نشوب نزاعات[116].

ويفاقِم ضعف الحوكمة من خطر نشوب النزاعات بعدة طُرُق. حيث يسفر عدم قدرة الحكومة على توفير الخدمات الضرورية والأمن إلى المظالم ويفسح المجال للجهات الفاعلة غير الحكومية كي تتنامى وتجنِّد المزيد[117]. وتفتقر الدول سيئة الحكم إلى القدرات المؤسسية والخدمات الأمنية لمنع العنف[118]، وتستمر أحداث العنف الممتدة طالما ظلت القضايا الحاسمة بشأن الحوكمة غير محسومة. غير أن الحوكمة الفعالة تسهم في منع العنف وهذا أمر أساسي لتحقيق الأمن البشري. وقد ثبت أن لدى الحكومات القوية، التي تحافظ على سيادة القانون وتشجع تحقيق قدر أكبر من المساواة بين مواطنيها، مستوياتٌ أقل من العنف[119] ويمكنها أن تعزز بناء السلام.

---

116 Buhaug, 2006.

117 Fearon 2011; Collier and Hoeffler, 2004.

118 Fearon, 2011 and Sambanis, 2004.

119 Fajnzylber, Lederman and Loayza, 2002; Vieraitis, 2000.

2. خلاصة

تقدم هذه الورقة إطاراً مفاهيمياً ذا منحىً عملي لخطر نشوب النزاعات في المنطقة العربية. ويحدِّد الإطار المسارات الثلاثة – النزاع، والمناخ، والتنمية – التي قد تواجه البلدان العربية من خلالها مخاطر متزايدة لحدوث النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار. وقد وُضع الإطار من أجل تعزيز عملية صُنع السياسات الواعية بالمخاطر لمنع نشوب النزاعات والاستجابة المتكاملة لها في المنطقة العربية.

ويتمثل المسار الأول في النزاع. فالبلدان التي شهِدت نزاعات في الماضي أكثرُ عرضةً لتجدُّدِها من البلدان التي كانت تعيش في سلام. أما المسار الثاني فهو المناخ. فمع أن تغيُّر المناخ لا يسبب العنف مباشرةً، إلا أن آثاره قد تزيد خطر نشوب النزاعات من خلال عدد من الآليات. والمسار الثالث هو التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، وهو يمثل المسار المعقد لتقاطع الظروف الاجتماعية والاقتصادية مع البيئات المؤسسية.

والأمر الهام في هذا الصدد هو أن الإطار ذو منحىً عملي حيث إنه يميّز بين دوافعِ المخاطر الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد والعواملِ "الموجِّهة بالسياسات" التي يمكن معالجتها أو تحسينها أو التخفيف من وطأتها. وهو يمثل بالتالي إطاراً مفاهيمياً لفهم طبيعة المخاطر في المنطقة بشكل أفضل يمكنه أن يساعدها على أن تُصمِّم التدابير المناسبة لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها على نحو فعال.

المراجع

Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development (2015). UN General Assembly Resolution. A/RES/69/313 https://sustainabledevelopment.un.org/frameworks/addisababaactionagenda.

Allan, John Anthony and Tony Allan (2000). The Middle East Water Question: Hydropolitics and the Global Economy. vol. 2. London, UK: I.B. Tauris.

Allan, Tony (1998). Watersheds and Problemsheds: Explaining the Absence of Armed Conflict over Water in the Middle East. Middle East, vol. 2, No. 1, p. 50.

Arab Geographical Information Room (2019). Geographical Information towards Building Risk Resilience in the Arab Region (Water, Food and Social Vulnerability Nexus). TR No.1. https://www.arabwatercouncil.org/images/Technical-Reports/AGIR_Report_Final_30-10-2019.pdf.

Arezki, R. and M. Brueckner (2014). Effects of International Food Price Shocks on Political Institutions in Low-Income Countries: Evidence from an International Food Net-Export Price Index. World Development, vol. 61, Issue C, pp. 142–153.

Ball, Nicole (2005). Strengthening Democratic Governance of the Security Sector in Conflict-Affected Countries. Public Administration and Development, vol. 25, No. 1, pp. 25–38.

Barbieri, Katherine (2002). The Liberal Illusion: Does Trade Promote Peace? Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press.

Bettin, G., A.F. Presbitero and N.L. Spatafora (2014). Remittances and vulnerability in developing countries. Policy Research Working Paper, No. 6812, World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17727.

Blainey, Geoffrey (1998). The Causes of War, New York: The Free Press.

Bloomfield, D., T. Barnes and L. Huyse, eds. (2003). Reconciliation After Violent Conflict. A Handbook. Handbook Series. Stockholm.

Boehmer, Charles R. (2010). Economic Growth and Violent International Conflict: 1875–1999. Defence and Peace Economics, vol. 21, No. 3, pp. 249–268.

Boehmer, Charles R. and David Sobek (2005). Violent Adolescence: State Development and the Propensity for Militarized Interstate Conflict. Journal of Peace Research, vol. 42, No. 1, pp. 5–26.

Bora, S. and others (2010). Food Security and Conflict. Agriculture and Rural Development Department, World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/9107/WDR2011_0031.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

Borgomeo, E. and others (2021). Water in the Shadow of Conflict in the Middle East and North Africa. Ebb and Flow, vol. 2, Washington, D.C.: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36090/9781464817465.pdf?sequence=9&isAllowed=y.

Braungart, Richard G. (1984). Historical and Generational Patterns of Youth Movements: A Global Perspective. Comparative Social Research, vol. 7, No. 1, pp. 3–62.

Briguglio I. and others (2008). Economic Vulnerability and Resilience Concepts and Measurements. UNU, WIDER, Helsinki, Finland. https://www.econstor.eu/bitstream/10419/45146/1/571437761.pdf.

Bruckner, Markus and Antonio Ciccone (2008). Growth, Democracy, and Civil War. CEPR Press Discussion Paper, No. 6568.

Buhaug, H. (2006). Relative Capability and Rebel Objective in Civil War. Journal of Peace Research, 43(6), pp. 691–708.

Burgoon, Brian (2006). On Welfare and Terror: Social Welfare Policies and Political-Economic Roots of Terrorism. Journal of Conflict Resolution, vol. 50, No. 2, pp. 176–203.

Cederman, L. E., N.B. Weidmann and K.S. Gleditsch (2011). Horizontal Inequalities and Ethnonationalist Civil War: A Global Comparison. American Political Science Review, 105(3), pp. 478–495.

Choucri, Nazli (1975). Population Dynamics and International Violence; Propositions, Insights, and Evidence. Lexington, Mass., Lexington Books.

Christensen, Maya M. and Mats Utas (2008). Mercenaries of Democracy: The 'Politricks' of Remobilized Combatants in the 2007 General Elections, Sierra Leone. African Affairs, vol. 107, Issue 429, pp. 515–539.

Cincotta, Richard P., Robert Engelman and Daniele Anastasion (2003). The Security Demographic: Population and Civil Conflict After the Cold War. Washington, D.C.: Population Action International.

Coleman, Peter, Morton Deutsch and Peter Coleman, eds. (2000). Intractable Conflict. The Handbook of Conflict Resolution: Theory and Practice, San Francisco, Calif.: Jossey-Bass Inc.

Collier, Paul (1999). Doing Well out of War. Conference on Economic Agendas in Civil Wars, London, vol. 26, p. 27.

_____ (2003). Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy. World Bank Publications.

Collier, Paul and Anke Hoeffler (1998). On economic causes of civil war. Oxford Economic Papers, vol. 50, No. 4, pp. 563–573.

_____ (2004). Greed and grievance in civil war. Oxford Economic Papers, vol. 56, No. 4, pp. 563–595.

Collier, Paul, Anke Hoeffler and Dominic Rohner (2006). Beyond greed and grievance: feasibility and civil war, CSAE WPS/2006–10, Oxford, UK: University of Oxford.

_____ (2009). Beyond greed and grievance: feasibility and civil war. Oxford Economic Papers, New Series, vol. 61, No. 1, pp. 1–27.

Collier, Paul and others (2003). Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy. Washington, D.C.: World Bank and Oxford University Press.

Corral, Paul and others (2020). Fragility and Conflict: On the Front Lines of the Fight against Poverty. World Bank Publications.

Daly, Sarah Zukerman (2012). Organizational Legacies of Violence: Conditions Favoring Insurgency Onset in Colombia, 1964–1984. Journal of Peace Research, vol. 49, No. 3, pp. 473–491.

De Figueiredo, Rui J.P. and Barry R. Weingast (1999). The Rationality of Fear: Political Opportunism and Ethnic Conflict. Civil wars, insecurity, and intervention, pp. 261–302.

De la Calle, Luis. and Ignacio Sánchez-Cuenca (2015). How Armed Groups Fight: Territorial Control and Violent Tactics. Studies in Conflict & Terrorism, 38(10), pp. 795–813.

Desai, H. (2020). Conflict prevention in fragile contexts. OECD Development Co-operation Working Papers, No. 78, OECD Publishing, Paris. https://doi.org/10.1787/041cbaf0-en.

Doyle, Michael W. (1997). Ways of War and Peace: Realism Liberalism, and Socialism. New York: W.W. Norton and Company.

Dube, O. and J.F. Vargas (2013). Commodity Price Shocks and Civil Conflict: Evidence from Colombia. The Review of Economic Studies, vol. 80, Issue 4, pp. 1384–1421.

Duenwald, C. and others (2022). Feeling the Heat: Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund, DP/2022/008. https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2022/03/25/Feeling-the-Heat-Adapting-to-Climate-Change-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-464856.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2016). Land Degradation Neutrality in the Arab Region – Preparing for SDG Implementation. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/land-degradation-neutrality-arab-region-english_1.pdf.

_____ Moving towards Water Security in the Arab Region. E/ESCWA/SDPD/2019/2. https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/moving-towards-achieving-water-security-arab-region-english.pdf.

_____ The economic cost of the Libyan conflict. E/ESCWA/CL6.GCP/2020/3. https://www.unescwa.org/publications/economic-cost-libyan-conflict.

_____ Development Challenges Index: statistical measurement and validity. E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.11. https://www.unescwa.org/publications/develpomet-challenges-index-measurement-robustness.

ESCWA and others (2017). Arab Climate Change Assessment Report: Main Report. Beirut, E/ESCWA/SDPD/2017/RICCAR/Report. https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/riccar_main_report_2017_0.pdf.

Fajnzylber, Pablo, Daniel Lederman and Norman Loayza (2002). What causes violent crime? European Economic Review, vol. 46, Issue 7, pp. 1323–1357.

Food and Agriculture Organization (FAO) (2016). The State of Food and Agriculture. Climate Change, Agriculture and Food Security. Rome, Italy. https://www.fao.org/3/i6030e/i6030e.pdf.

Fearon, James D. (1995). Rationalist explanations for war. International Organization, vol. 49, No. 3, pp. 379–414.

_____ (2004). Why Do Some Civil Wars Last So Much Longer Than Others? Journal of Peace Research, vol. 41, No. 3, pp. 275–301.

_____ (2011). Two States, Two Types, Two Actions. Security Studies, 20(3), pp. 431–440.

Fearon, James D. and David D. Laitin, (2003). Ethnicity, Insurgency, and Civil War. American Political Science Review, vol. 97, No. 1, pp. 75–90.

Frederick, Bryan A. (2012). The Sources of Territorial Stability, dissertation, Washington, D.C.: Johns Hopkins University School of Advanced International Studies, OCLC: 814397500.

Frederick, Bryan and Paul R. Hensel (2012). Regional Variations in Territorial Claims, 1816–2008. Paper presented at the International Studies Association–Midwest, St. Louis, Missouri.

Ganguly, Rajat and Raymond Taras (2002). Understanding Ethnic Conflict: The International Dimension. London: Longman Publishers.

Gartzke, Erik (2007). The Capitalist Peace. American Journal of Political Science, vol. 51 No. 1, pp. 166–191.

Gartzke, Erik and Dominic Rohner (2010). Prosperous Pacifists: The Effects of Development on Initiators and Targets of Territorial Conflict. Zurich, Switzerland: Institute for Empirical Research in Economics, University of Zurich, p. 6.

Gartzke, Erik and Quan Li (2003). All's Well That Ends Well: A Reply to Oneal, Barbieri and Peters. Journal of Peace Research, vol. 40, No. 6, pp. 727–732.

Gates, Scott, Håvard M. Nygård and Esther Trappeniers (2016). Conflict Recurrence. Conflict Trends, 2.

General Assembly Resolution 70/262 (2016). Review of the United Nations peacebuilding architecture, A/RES/70/262. https://undocs.org/A/RES/70/262.

Gilpin, Robert (1981). War and Change in World Politics, Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Gleditsch, Nils P., Håvard Strand and Mirjam E. Sørli (2005). Why Is There So Much Conflict in the Middle East? Journal of Conflict Resolution, vol. 49, Issue 1.

Gleick, Peter H. (1993). Water in Crisis: A Guide to the World's Fresh Water Resources. Oxford, UK: Oxford University Press, Inc.

Goldstone, Jack A. (2002). Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict. Journal of International Affairs, vol. 56, No. 1, pp. 3–23.

Grieco, Joseph M. (1988). Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism. International Organization, vol. 42, No. 3, pp. 485–507.

Gurr, Ted Robert (1970). Why Men Rebel, Princeton N.J.: Princeton University Press.

Gyimah-Brempong, Kwabena, Oliver Paddison and Workie Mitiku (2006). Higher education and economic growth in Africa. The Journal of Development Studies, vol. 42, Issue 3, pp. 509–529.

Hanushek, Erik A. (2016). Will more higher education improve economic growth? Oxford Review of Economic Policy, vol. 32, No. 4, pp. 538–552.

Harbom, Lotta and Peter Wallensteen (2005). Armed Conflict and Its International Dimensions, 1946–2004. Journal of Peace Research, vol. 42, No. 5, pp. 623–635.

Hauge, Wenche I. and Tanja Ellingsen (2001). Causal Pathways to Conflict in Paul F. Diehl and Nils Petter Gleditsch, eds. Environmental Conflict, Boulder, Colo.: Westview Press, pp. 36–57.

Hegre, Håvard and Nicholas Sambanis (2006). Sensitivity Analysis of Empirical Results on Civil War Onset. Journal of Conflict Resolution, vol. 50, Issue 4, pp. 508–535.

Hendrix, Cullen S and Stephan Haggard (2015). Global food prices, regime type, and urban unrest in the developing world. Journal of Peace Research, vol. 52, Issue 2: pp. 143–157.

Herbst, Jeffrey (2004). African Militaries and Rebellion: The Political Economy of Threat and Combat Effectiveness. Journal of Peace Research, vol. 41, No. 3, pp. 357–369.

Hirschman, Albert O. (1945). National Power and the Structure of Foreign Trade, Berkeley, Calif.: University of California Press, vol. 17.

Holsti, K.J. (1991). Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648–1989: Cambridge Studies in International Relations, Series No. 14, New York: Cambridge University Press.

Humphreys, Macartan and J.M. Weinstein (2006). Handling and Manhandling Civilians in Civil War. American Political Science Review, vol. 100, Issue 3, pp. 429–447.

Humphreys, Macartan, Jeffrey D. Sachs and Joseph E. Stiglitz (2007). What Is the Problem with Natural Resource Wealth? in Macartan Humphreys, Jeffrey D. Sachs, and Joseph E. Stiglitz, eds. Escaping the Resource Curse, New York: Columbia University Press.

Huth, Paul K. (1996) Standing Your Ground: Territorial Disputes and International Conflict. Ann Arbor, Mich.: University of Michigan Press.

Inter-Agency Standing Committee and the European Commission (2022). INFORM REPORT 2022; Shared evidence for managing crises and disasters, EUR 31081 EN, Publications Office of the European Union, Luxembourg, ISBN 978-92-76-52775-6, doi:10.2760/08333, JRC129343.

Intergovernmental Panel on climate change (2022). Annex II: Glossary [Möller, V., R. van Diemen, J.B.R. Matthews, C. Méndez, S. Semenov, J.S. Fuglestvedt and A. Reisinger (eds.)]. In: Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability. Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [H.O. Pörtner, D.C. Roberts, M. Tignor, E.S. Poloczanska, K. Mintenbeck, A. Alegría, M. Craig, S. Langsdorf, S. Löschke, V. Möller, A. Okem and B. Rama (eds.)]. Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA, pp. 2897–2930, doi:10.1017/9781009325844.029.

International Monetary Fund (2022). Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery in the Middle East and Central Asia https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2022/06/30/Revenue-Mobilization-for-a-Resilient-and-Inclusive-Recovery-in-the-Middle-East-and-Central-513773.

International Security and Development Center (2016). The Relationship between Food Security and Violent Conflict. https://isdc.org/wp-content/uploads/2019/08/Food-Security-and-Conflict-2016-12-22.pdf.

Jenne, Erin, Stephen M. Saideman and Will Lowe (2007). Separatism as a Bargaining Posture: The Role of Leverage in Minority Radicalization. Journal of Peace Research, vol. 44, No. 5, pp. 539–558.

Jobbins, Mike, Leif Brottem and Andrew McDonnell (2021). Pastoralism and Conflict: Tools for Prevention and Response in the Sudano-Sahel, 2nd ed. Washington, D.C.: Search for Common Ground.

Jones, Hannah (2013). Negotiating cohesion, inequality and change: uncomfortable positions in local government. Policy Press.

Kaczan, David J. and Jennifer Orgill-Meyer (2020). The impact of climate change on migration: a synthesis of recent empirical insights. Climatic Change. vol. 158, pp. 281–300. https://link.springer.com/article/10.1007/s10584-019-02560-0.

Kaufmann, Chaim (1996). Possible and Impossible Solutions to Ethnic Civil Wars. International Security, vol. 20, No. 4, pp. 136–175.

Klare, Michael T. (2001). The New Geography of Conflict. Foreign Affairs, pp. 49–61.

Koren, Ore (2017). Hunger Games: Food Security and Strategic Preemptive Conflict (No. 253). Households in Conflict Network.

_____ Food Resources and Strategic Conflict. Journal of Conflict Resolution, vol. 63, Issue 10, pp. 2236–2261.

Koren, Ore and Benjamin E. Bagozzi (2016). From global to local, food insecurity is associated with contemporary armed conflicts. Food Security, vol. 8, Issue 5, pp. 999–1010.

_____ (2017). Living off the land: The connection between cropland, food security, and violence against civilians. Journal of Peace Research, vol. 54, Issue 3, pp. 351–364.

Koubi, Vally (2019). Climate Change and Conflict. Annual Review of Political Science. vol. 22, pp. 343–360. https://www.annualreviews.org/doi/10.1146/annurev-polisci-050317-070830.

Krueger, Alan B. and Jitka Malečková (2003). Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection? Journal of Economic Perspectives, vol. 17, no. 4, pp. 119–144.

Landry, Joe (2013). Displaced populations and their effects on regional stability. Forced Migration Review, (43).

Liotta, P.H. and James F. Miskel (2004). Dangerous Democracy? American Internationalism and the Greater Near East.

Mearsheimer, John J. (1992). Disorder Restored in Graham Allison and Gregory F. Treverton, eds., Rethinking America's Security, New York: W.W. Norton and Company.

Moeller, H.G. (1968). Corrections and the Community: New Dimensions. Federal Probation, vol. 32, p. 25.

Muller, Edward N. (1985). Income Inequality, Regime Repressiveness, and Political Violence. American Sociological Review, vol. 50, No. 1, pp. 47–61.

Naudé, Wim, Amelia U. Santos-Paulino and Mark McGillivray, eds. (2011). Fragile States: Causes, Costs, and Responses. Oxford University Press.

Nejdawi, Reem (2020). Impacts of Climate Change on Water Resources, Agriculture and Food Security in the Arab region. Presentation made at Koronivia Joint Work on Agriculture Virtual Regional Workshop, 27 July 2020. https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/cc_impact_on_water_resources_and_agriculture_in_the_arab_region_27_july_-_rn.pdf.

Nielsen, Richard A. and others (2011). Foreign Aid Shocks as a Cause of Violent Armed Conflict. American Journal of Political Science, vol. 55, No. 2, pp. 219–232.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (2022). States of Fragility 2022, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/c7fedf5e-en.

Palik, Júlia, Anna Marie Obermeier and Siri Aas Rustad (2022). Conflict Trends: A Global Overview, 1946–2021. PRIO Paper. Oslo: PRIO.

Polachek, Solomon W. and Judith McDonald (1992). Strategic Trade and the Incentive for Cooperation. Disarmament, Economic Conversion, and Management of Peace, pp. 273–284.

Raga, Sherillyn and Laetitia Pettinotti (2022). Economic Vulnerability to the Russia-Ukraine War: which low- and middle-income countries are most vulnerable? ODI Emerging Analysis. London: ODI. https://odi.org/en/publications/economic-vulnerability-to-the-russiaukraine-war-which-low-and-middle-income-countries-are-most-vulnerable/.

Regan, Patrick M. and Aida Paskeviciute (2003). Women's Access to Politics and Peaceful States. Journal of Peace Research, vol. 40, No. 3, pp. 287–302.

Richmond, Oliver P. (2014) Peace: A Very Short Introduction, Oxford, Oxford University Press.

Risse, Thomas and Eric Stollenwerk (2018). Legitimacy in Areas of Limited Statehood. Annual Review of Political Science, vol. 21, pp. 403–418.

Risse-Kappen, Thomas (1995). Bringing Transnational Relations Back In: Non-State Actors, Domestic Structures and International Institutions. Cambridge, UK: Cambridge University Press, vol. 42.

Rosecrance, Richard N. (1986). The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World. New York: Basic Books, vol. 386.

Russett, Bruce M. and John R Oneal (1999). Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations. New York: W.W. Norton and Company.

Sambanis, N. (2004). Poverty and the Organization of Political Violence. In Brookings Trade Forum (pp. 165–211). Brookings Institution Press.

Schmelzle, C. and E. Stollenwerk (2018). Virtuous or Vicious Circle? Governance Effectiveness and Legitimacy in Areas of Limited Statehood. Journal of Intervention and Statebuilding, vol. 12, Issue 4.

Shayanmehr, Samira and others (2022). The Impacts of Climate Change on Water Resources and Crop Production in an Arid Region. Agriculture, 12(7), 1056.

Stewart, Frances (2001). Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity. Working Paper 1. Oxford: CRISE.

Stewart, Q.T. (2008). The shape of inequality: racial disparities in age-specific mortality. Biodemography and Social Biology, 54(2), pp. 152–182.

Stockholm International Peace Research Institute (2017). SIPRI Yearbook 2017: Armaments, Disarmament and International Security.

Taydas, Zeynep and Dursun Peksen (2012). Can states buy peace? Social welfare spending and civil conflicts. Journal of Peace Research, vol. 49, Issue 2, pp. 273–287.

The Fund for Peace (2022), Fragile States Index Annual Report 2022. https://fragilestatesindex.org/2022/07/13/fragile-states-index-2022-annual-report/.

The United Nations Interagency Framework Team for Preventive Action (2012). Toolkit and guidance for preventing and managing land and natural resources conflict: Renewable Resources and Conflict. https://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/pdfs/GN_Renew.pdf.

Toft, Monica Duffy (2002). Indivisible Territory, Geographic Concentration, and Ethnic War. Security Studies, vol. 12, No. 2, pp. 82–119.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2021). The Gathering Storm: Adapting to climate change in a post-pandemic world. Adaptation Gap Report 2021. https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2021.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2017). Quick guide – Climate Change and Disaster Displacement. https://www.unhcr.org/protection/environment/591d46907/quick-guide-climate-change-disaster-displacement.html.

United Nations and the World Bank (2018). Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict. Washington, D.C.

United Nations General Assembly (2009). Climate change and its possible security implications: report of the Secretary-General, A/64/350. https://digitallibrary.un.org/record/667264?ln=en.

United Nations Security Council Resolution 2282 (2016). https://undocs.org/S/RES/2282(2016).

Uppsala – PRIO and ESCWA (2021). Understanding the potential linkages between climate change and conflict in the Arab region. Beirut, ESCWA. E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.9. https://www.unescwa.org/publications/potential-linkages-climate-change-conflict-arab-region.

Urdal, Henrik (2006). A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence. International Studies Quarterly, vol. 50, No. 3, pp. 607–629.

_____ The Devil in the Demographics: How Youth Bulges Influence the Risk of Domestic Armed Conflict, 1950–2000. New Orleans, La.: International Studies Association 43rd Annual Convention.

Vasquez, John A. (1993). The War Puzzle. Cambridge Studies in International Relations, No. 27, Cambridge University Press.

Vasquez, John A., and Brandon Valeriano (2009). Territory as a Source of Conflict and a Road to Peace in Jacob Bercovitch, Viktor Kremenyuk, and I. William Zartman, eds., The Sage Handbook of Conflict Resolution, Los Angeles, Calif.: Sage, pp. 193–209.

Verdier, Daniel (1994). Democracy and International Trade: Britain, France, and the United States, 1860–1990. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Vieraitis, Lynne M. (2000). Income Inequality, Poverty, and Violent Crime: A Review of the Empirical Evidence. Social Pathology, 6(1), p. 24.

Wallensteen, Peter (1976). Scarce Goods as Political Weapons: The Case of Food. Journal of Peace Research, vol. 13, No. 4, pp. 277–298.

Walter, Barbara F. (2004). Does Conflict Beget Conflict? Explaining Recurring Civil War. Journal of Peace Research, vol. 41, Issue 3, pp. 371–388.

_____ (2009). Reputation and Civil War: Why Separatist Conflicts Are So Violent. Cambridge, UK and New York: Cambridge University Press.

World Bank (2018). Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa. MENA Development Report. Washington, D.C.: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/27659.

_____ Water in the Balance: The Economic Impacts of Climate Change and Water Scarcity in the Middle East – Summary for Policy Makers. World Bank, Washington, D.C.

Young, William and others (2014). Spillover from the Conflict in the Syrian Arab Republic: An Assessment of the Factors that Aid and Impede the Spread of Violence. Rand Corporation.

ما برحت المنطقة العربية مسرحاً لأكثر حلقات العنف فتكاً في العالم. ومع استمرار معاناة المنطقة من النزاعات، تزداد هشاشتها وقابلية تضرُّرها جرّاء ما يطال سكانها ومجتمعاتها من تداعيات الصدمات الخارجية. وقد عجَّل تزايد التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن النزاعات في تحرُّك البلدان الهشَّة والمجتمع الدولي نحو التركيز على تعزيز الجهود الرامية إلى منع نشوبها.

وتتوخى هذه الورقة أساساً اقتراح إطار مفاهيمي ذي منحىً عملي لتقدير خطر حدوث النزاعات والأزمات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة العربية. واستناداً إلى المؤلَفات التجريبية الصادرة على مدى عقود من الزمن حول دوافع النزاعات أو أعمال العنف السياسي القاتلة والعوامل التي تنذر بها، يحدِّد الإطار ثلاثة "مسارات مخاطر" تقترن بزيادة خطر وقوع الأزمات وحالات عدم الاستقرار في المنطقة. ويجري تناول مسوغات كل مكون من مكونات الإطار ومبرراته مع إلقاء نظرة عامة على المؤلَفات ذات الصلة به، وأهميته في السياق الإقليمي. ويُعتبر الإطارُ ذا منحىً عملي لأنه يميِّز بين عوامل الخطر "الهيكلية" التي يمكن للبلد أن يمارس عليها رقابة محدودة، والعوامل "الموجَّهة بالسياسات" التي يمكنه أن يخفف منها، مما يسمح لصانعي القرارات بأن يُصمِّموا التدابير المناسبة لمنع نشوب النزاعات والاستجابة لها على نحو فعال.

23-00080